معركة الخرطوم... السلطة للمنتصر

حمّور زيادة

انتقل الجيش السوداني في الأسبوع الماضي من عملية دفاع استمرّت أكثر من عام وخمسة أشهر، إلى الهجوم، محاولاً استعادة مناطق خسرها لصالح قوات الدعم السريع. وللمرّة الأولى تقريباً، يتواصل تقدّم الجيش مُحقّقاً انتصارات، مع تراجع وارتباك ظاهر في صفوف قوات الدعم السريع، التي خسرت كثيراً من قادتها الميدانيين في محاولةٍ لدخول مدينة الفاشر. رغم عدم وجود أيّ تصريحات رسمية، من الواضح أنّ الجيش يسعى إلى السيطرة على قلب مدينة الخرطوم العاصمة، خاصّة المنطقة المركزية، التي تشمل القصر الجمهوري والقيادة العامّة للجيش. وهو يتقدّم بسرعة معقولة لإحكام الحصار على هذه المناطق. وستكون معركة الخرطوم حاسمةً، لأن سياسة السلطة السياسية الإعلامية قائمةٌ على «تطبيع واقع الحرب» في المناطق الآمنة. لذلك تتصرّف الحكومة العسكرية في مناطق سلطتها بشكل يوحي بأنّ «الأوضاع مستقرّة»، فتُعلِن مواعيد العطلات الرسمية كأنّما دواوين الدولة تعمل بشكل طبيعي، ويصرّ وزير المالية على أنّ موازنة الدولة مستقرّةٌ وتحصّل الجبايات من المواطنين. لا تحمل ذاكرة السلطة العسكرية في السودان إلا تجربة حصر الحرب الأهلية في الأطراف البعيدة عن العاصمة، التي تسير الأمور فيها بشكل طبيعي، بينما تعاني الأقاليم من المجاعات أو الحرب، وهو ما يبدو أنّها تسعى لاستنساخه في هذه الحرب أيضاً. لذلك ستكون استعادة الخرطوم برمزيتها، وأيضاً أهمّيتها، موطناً لأكثر من ربع سكّان البلاد قبل الحرب، نقطةً فارقةً، قد يُعلن الجيش بعدها أنّه انتصر في الحرب، حتّى لو استمرّت في مناطق أخرى. وهو انتصار مهمّ للجيش، حتّى لو لم تتوقّف الحرب. استعادة الخرطوم أيضاً ستحرم «الدعم السريع» من إعلان حكومةٍ موازيةٍ في مناطق سيطرته، بما يشمل العاصمة المُحطّمة. وهو إعلان تسرّبت أحاديث كثيرة عن قربه، خاصّة مع تعسّر إعلان الجيش حكومة من بورتسودان. وهو تعسّر له عدة أسباب، من ضمنها، بحسب بعض المُحلّلين، عجز قيادة الجيش عن التوفيق بين طموحات حركات الكفاح المسلّح التي تقاتل معه، وطموحات القيادات الأهلية لشرق السودان، التي تعتبر أنها تستضيف السلطة في ديارها، وتريد في حال تكوين حكومة من بورتسودان أن يكون لها فيها نصيب الأسد. لذلك يبدو مفهوماً لماذا استبق مساعد القائد العام للجيش الفريق ياسر العطا العمليات العسكرية الحالية بأسبوعين، وصرّح بأنّ قائد الجيش سيظلّ على رأس السلطة بعد نهاية الحرب، وحتّى بعد الانتخابات لثلاث أو أربع دورات انتخابية. وهو تصريح يحمل عدّة رسائل، أهمّها لحلفاء الجيش أنّ منصب رأس الدولة سيحتفظ به الجيش، فهو خارج المنافسة حتّى بالانتخابات. أمّا الرسالة الثانية فهي تأكيد موقف الجيش الثابت منذ الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير.

رفض المجلس العسكري (كان يضمّ قائد «الدعم السريع» محمد حمدان دقلو وقتها)، تسليم السلطة للمدنيين، وفي سبيل ذلك ارتكب مذبحة استهدفت تجمّعات المواطنين المُعتصمين عند مقارّ الجيش، مطالبين بتنحّيه. عُرفت المذبحة باسم «مجزرة القيادة العامة»، لكنّها استهدفت الاعتصامات في عدّة مدن. انتشرت تسجيلاتٌ لقوات الدعم السريع تنكّل بالمواطنين أمام مباني قيادة الجيش، بينما يقف الجنود خلف الأسوار يراقبون. ومن حاول الاحتماء بمباني الجيش قام الجنود بمنعه ودفعه خارجاً ليموت هناك. قُتل أغلب الضحايا بالرصاص، وبعضهم بالضرب حتّى الموت. بينما ألقي عدد من الشبان أحياءً مقيّدين في النيل. حتّى هذه اللحظة تجهل مئات الأسر مصير أبنائها الذين اختفوا في 3 يونيو/ حزيران 2019. وبعد يوم من التنكيل والإرهاب، خرج قائد الجيش ليُعلن وقف التفاوض، والحكم بشكل منفرد مدّةً عامين. اضطر المجلس العسكري للتراجع لاحقاً، وقبل شراكة مع المدنيين، سرعان ما انقلب عليها، ودفع بالقوات الأمنية إلى الشوارع لتواصل قتل المُحتجّين. في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، قتلت القوات الأمنية 15 مواطناً بالرصاص في مدينة الخرطوم بحري وحدها. وهي المدينة التي استعاد الجيش أخيراً مناطقها الشمالية، مُتقدّماً نحو العاصمة الخرطوم. ستكون الأيّام القادمة حاسمةً.

عودة المتوسّط صانعاً للتاريخ

معدوح الشيخ

للتاريخ تواريخ... تُلخّص هاتان الكلمتان صراعات لم تتأثر بعامل بقدر تأثرها بالتنازع المرير حول «تاريخ التواريخ»، الذي يحلّ في فحل فوضى السرديات. وإذا ذُكر فجر تاريخ البحر الأبيض المتوسّط، فحدّث عن الغيتيقيين ولا حرج.

أثبتت تجربة البحر الأبيض المتوسط أن لفوضى السرديات شظايا حارقة، من الحروب الصليبية إلى مجازر نشر الحضارة الغربية، إلى جرائم ارتُكبت تحت شعار «عبء الرجل الأبيض». وفي نهاية القائمة المشؤومة تطلق سردية «أرض الميعاد» حمم نيرانها في نطاق (ليس من المصادفة أنّه) على سواحل البحر المتوسط. وارتبطت بريطانيا (بشكل خاص) بفلسطين، وبحسب المُؤرّخة باربرا توخمان، كان من المعتاد أن يُجارَب أو يموت ثلاثة أو أربعة أجيال من أسرة واحدة في فلسطين. وللملك ريتشارد حكم 12 سنة قُضي منها سبعة أشهر فقط في بريطانيا، والباقي قضاه محارباً في فلسطين، وخلا العرش البريطاني مرّتين بينما ولي العهد المستخدَ يحارب في فلسطين، وفي هذه التربة نشأ التحالف الصهيوني – الإنكلوساكسوني.

وقد صاغ المؤرّخ البريطاني جون خولبوس نوويش حقيقة مكانة هذا البحر في التاريخ، في عنوان كتابه الضخم «الأبيض المتوسط: تاريخ بحر ليس كمثله بحر» (نقله إلى العربية طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015)، وزاد المفكّر الفرنسي المرموق فرنان بروديل الأمر وضوحاً عندما أكّد في كتابه «تاريخ وحوادث الحضارات» (نقله إلى العربية وعلّق عليه حسين شريف، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، 1999) أن الدور الرئيس لجغرافيا البلاد المسلمة لقرون كان مستمدّاً من أنّها «معبر بين الشرق الأقصى والغرب».

وقد يكون صحيحاً أنّ الانتشار العالمي لمقولة «المركزية الأوروبية» اسهم في تكريس مركزية هذا البحر في التاريخ، القديم والوسيط، فشكّل اكتشاف ما سمّي بـ«العالم الجديد» حقبةً من التمدّد الأوروبي غرباً نحو الأميركيتين، وسرعان ما أعاد التنافس الاستعماري الفرنسي/ البريطاني، وضمن منعطفاته المُهمّة حفْر قناة السويس، تأكيد أهمّية العالمية هذا البحر. وفي فجر صعود القوة الأميركية كان هذا البحر ساحةَ إحدى معاركها البحرية المُبكّرة الكبيرة حين واجهت الجزائر في 1815، وكانت الملاحة في المتوسط سببَ المواجهة.

حقيقة أنّ اليهودية والمسيحية والإسلام نزل وحيها في هذه الجغرافيا حتّى قلب الجزيرة العربية، تؤكّد أنّ جوف البحر المتوسّط (بمعناه الأوسع) واحد من أكثر معالم «الجغرافيا المقدسة» أهمّيةً (القدس، مكّة المكرمة، المدينة المنورة، الناصرة، أرض السبي البابلي، طريق الخروج... ومعالم أخرى أقلّ شهرةً وتأثيراً). ومن الصراع بين سرديات هذه القداسات جاءت روافد من أكثر روافد الصراع على فلسطين (المسكتة بالحرب الصليبية للبحر الأبيض المتوسط) أهمّيةً، ولا ينفي هذا أنّ لإسرائيل دوراً وظيفياً بجعل الحقبة إليها منفصلةً عن بعض الدوائر بكل ما تعنيه للمسيحانية غالبة اليمينيّين المسيحيّين الأميركي والبريطاني. ومن المفارقات المضحكة المبكية أنّ الوجود العسكري البحري البريطاني يكاد يكون غائباً غياباً تاماً، وبينما الأساطيل الغربية تأتي لتفرض على شرق البحر المتوسّط إملاءاتها. والبحر الذي كانت السيطرة العربية على القسم الأكبر من شواطئه لقرون من عوامل قوة الحضارة العربية الإسلامية الأكثر أهمّيةً، يشهد اليوم حصارَ جيب صغير في ساحله (غزّة الحبيبة)، بينما الغربيات يحرسون الحصار، والأشقاء يغضّون الطرف، والبحر الذي منه انسحب الصليبيون مهزومين يعود منه غزاة جُدد يحرسون نقطة الحراسة التي أنشأها الغرب، «مُقدّسة» كانت أو «وظيفية»، هي جيب استيطاني إحلالي سيكون للبحر الأبيض المتوسّط دور كبير في مشهد نهايتها. فهل عاد المتوسّط ليكون أحدَ صنّاع التاريخ؟

(كاتب مصري)

لن يغفر لنا أهل غزّة

محمود الريماوي

مع بدء الحرب على مناطقَ واسعة في لبنان، تشمل قرى الجنوب وبلداته، ومدناً وبلدات في البقاع، والضاحية الجنوبية لبيروت، وما يتصل بها من مناطق أخرى، مع هذه الحرب الجديدة منذ الأسبوع الثاني من الشهر الماضي (سبتمبر/ أيلول)، حرصت دولة الاحتلال في الأثناء على إدامة حربها التدميرية على قطاع غزّة، والتركيز على الكتلة البشرية فيها، ولم يكن ذلك جديداً في السلوك الإسرائيلي المتوحّش، غير أنّ الفرق المرّة هذه أنّ الأضواء اتجهت إلى المسرح اللبناني، بتطوّراته الدامية المتسارعة، مع انحسار الاهتمام بما يُكابده قطاع غزّة المنكوب وأهله المحاصرين بدائرة من النار ومن التجويع والتعطيش، فيما جاءت المواظبة الإسرائيلية على تدمير القطاع والإبادة المنهجية اليومية لأهله، بمنزلة رسالة بأنّ المُستجدّات النوعية في الجبهة اللبنانية لا تعيق حكومة بنيامين نتنياهو عن مواصلة حربها الكبرى على الوجود الفلسطيني، بما فيه الوجود البشري. وإذ انشغل العالم أكثر فأكثر بتطوّرات الحرب على لبنان بعد اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، فإنّ الانظار بعدئذٍ ومع الردّ الإيراني بمئات الصواريخ على تلّ أبيب، وعلى مراكز عسكرية وأمنية، قد أخذت تتوزّع بين لبنان وإيران، وإلى داخل الكيان الإسرائيلي، وفي المحصّلة، وحتّى تاريخه، فقد توسّعت الحرب إلى حدّ كبير، إذ شملت استهداف ميناء الحديدة اليمني، من غير أن تتحوّل حرباً شاملةً. والآن فإنّ الاهتمام يتّجه إلى الخطوة الإسرائيلية المرتقبة ضدّ إيران، وفي ذلك تقول تلّ أبيب إنّ خطوتها اللاحقة تجاه طهران ستكون أكبر من خطوات سابقة، ولكن من دون الاندفاع إلى حربٍ إقليمية كبيرة، فيما تتواصل الحرب الأولى الأصلية ضدّ قطاع غزّة، وفي نموذج صارخ لإرهاب الدولة، الذي يستهدف المدنيين والمرافق المدنية قبل أي هدف آخر.

والواضح أنّه حتّى لو توقّفت الحرب على لبنان، ولو توقفت المنازلة الإيرانية الإسرائيلية، فلن تتوقّف الحرب الأولى في الأمد المنظور، حتّى وصول رئيس جديد إلى البيت الأبيض على الأقلّ. هذا مروّع ويُثير نقمةً عظيمةً هنا وهناك (ليس في واشنطن ولندن وبرلين)، مع التهديد باتساع نطاق المقتلة بحقّ أبناء قطاع غزّة مائة يوم إضافية.

يُفسّر السفير الإسرائيلي السابق في مصر تسفي برئيل هذا الجنون المسعور تجاه غزّة وأهلها، مقارنةً بإمكانية قائمة لوقف الحرب على لبنان، بأن «الفرق بين الساحتين أنّ سياسة إسرائيل في غزّة تمليها أيديولوجية، بينما السياسة في لبنان تمليها الاحتياجات العسكرية». لبنان ليس ذخراً صهيونياً، هو ميدان معركة تقليدية يمكن للنصر العسكري فيه أن ينتهي بحلّ سياسي». ويضيف في مقالة له في «هارتس»: «في غزّة، لن يمحو أيّ نصر عسكري المهانة التاريخية. وكلّ حديث عن تسوية سياسية يُعدُّ استسلاماً. الشرف الضائع لن يُعاد إلّا بطريقة واحدة؛ احتلال غزّة إلى الأبد، وجعلها إقليماً إسرائيلياً». وبينما تنشط الدبلوماسية الفرنسية (بدعم أوروبي) لضمان وقف إطلاق النار والانطلاق إلى تطبيق قرار مجلس الأمن 1701 (الذاعي إلى وقفٍ كامل للعمليات القتالية في لبنان، ووضع نهاية للحرب الثانية بين إسرائيل وحزب الله)، مع ترحيب الحكومة اللبنانية بهذه المساعي، فإنّه لا يبدو في الأفق المنظور ما يمكن معه وقف السعار الدموي في استهداف المدنيين العزل في غزّة، وتطويق السعي للاستيلاء على القطاع، وتقليل عدد سكّانه بعد تدمير معالمه الأولى استعداداً لبناء واقع إسرائيلي. وقد ظهرت مُؤشّرات عديدة داخل حكومة بنيامين نتنياهو على العزم على إعادة الغزو الاستيطاني للقطاع، ومنذ تشكيل حكومته، دأب نتنياهو في سلوكه الحربي على البرهنة أنّه لا يقلّ «جذرية» عن وزرائه المهووسين والجذرية هنا تعني الاستئصال والإحلال والإبدال وفق منطق استعماري قديم.

وأمام هذه المخاطر المكشوفة الجاري تنفيذها، فإنّ صمود الفعل المقاوم، وبسالته منقطعة النظير، لا ترافقهما حركةٌ سياسيةٌ دينامية لتطويق هذه المخاطر وإيقافها، فحركة حماس تتمسّك بموقف صحيح يستند إلى تمسّكها بمقترحات بايدن، والقرار الدولي المُستند إلى تلك المقترحات، غير أنّ هذا الموقف (على صحّته) لا يملك ظهيراً سياسياً للضغط نحو تنفيذه، أمّا السلطة الفلسطينية فتتحرّك ضمن دبلوماسية تقليدية في الأمم المتّحدة، ومع بعض الأشقاء والأصدقاء، والدعوة بين آونة وأخرى إلى مؤتمر دولي للسلام، مع محاولة تهدئة الثور الإسرائيلي الهائج بالالتزام بالجهد الدبلوماسي والإعلامي لا غير، وقمع العمل المقاوم المسلّح، فيما يفقد البيت الأبيض كلّ التزام جدّي بوقف إطلاق النار مانحاً الأولوية لتفادي حرب كبرى، أمّا الحرب «الصغيرة» على قطاع غزّة، فقد تعايش معها هو وشركاؤه الأطلسيون طول أمدها تحقيقاً لبعض أهدافه، ومنها مكافحة ما يسمّيه بـ«الإرهاب الإسلامي»، مطلقاً العنان في ذلك للإرهاب «اليهودي».

وهنا يثور التساؤل حول ما يمكن وما يتعيّن على القوى الفلسطينية السياسية، خارج النطاق الفصائلي وداخله، أن تفعله وأن تسعى إليه لوقف الكارثة النازلة بجزء عزيز وكبير من أبناء شعبهم. لقد انعقدت الاهتمامات طيلة العام الجاري حول إعادة بناء منظمة التحرير وإصلاحها، وتشكيل جسم قيادي يضمّ الجميع لمواجهة اليوم التالي لوقف الحرب وإحباط المشروع الإسرائيلي، وبعض التوجّهات الإقليمية لنشر قوات عربية ودولية، وباعتبار اليوم التالي شأناً فلسطينياً خالصاً. غير أنّ هذه الانشغالات السياسية المشفوعة بنيّات وطنية إيجابية، والتي تلقى قبولاً واسعاً، إلّا أنّها تقفز عن تحديد الأولويات، وعن التعامل مع التحدّي الوجودي الماثل، تحدي إحلال الكارثة ومواصلة حرب الإبادة، وبحيث لا يكون هناك يوم تالٍ، بل عودة جزئية إلى الأمس. إلى وقائع نكبة 1938، بتهجير أكبر عدد من أبناء القطاع أو سحقهم. سحق الله اعداءهم.

إن منظّمة التحرير بحاجة حقّاً إلى إعادة بناء وإعادة تفعيل، غير أنّ تحديد الأولويات على هذا النحو، سوف يثير مشاعر شديدة السلبية لدى أبناء غزّة المهددين كلّ ساعة بالتصفية، إذ إنّ الأولوية المطلقة تتمثّل في وقف آلة الحرب الإسرائيلية، وهو ما يثير تحدّياً جسيماً وجليلاً أمام العقل السياسي الفلسطيني، يستحقّ الاستجابة له بغير تأخير إضافي. من المبالغة شديدة التصور أنّ إعادة بناء المنظّمة من شأنها الإسهام في وقف الحرب المتوحّشة، إذ إنّ إصلاح الإطار المؤسّسي علاوة على صعوبته سوف يستغرق وقتاً غير قصير، قد يحسب بالسنوات لا بالشهور، إنه لأمرٌ لاحقٌ بالتصدّي بإنجاز المهمّة العاجلة الكبرى بالتصدّي السياسي لحرب الإبادة.

> تحدّ وجودي يقتضي التعامل معه فلسطينياً بحلول مركّبة وخلّاقة، منها انطلاقاً تشكيل خلية أزمة تضمّ «الكلّ» الوطني

إنّه تحدٍّ وجودي، يقتضي التعامل معه العمل على حلول مركّبة وخلّاقة، من بينها (كبداية ونقطة انطلاق) تشكيل خلية أزمة تضمّ «الكلّ» الوطني، بمن في ذلك شخصيات مستقلة وخبراء سياسيون وقانونيون، لتدارس مقترحات لحلول، والتقدّم نحو صوغ سيناريوهات تجذب مراكز إقليمية ودولية إليها لدعمها والمشاركة فيها، بما يكفل وقف الحرب وإنقاذ الشعب من المقتلة. أمّا مع ترك المقتلة تفعل فعلها وتنشب أنيابها في الأجساد والأرواح فإنّ أهل غزّة لن يغفروا لصفوة شعبهم تركهم في معاناة رهيبة تنوء الجبال الرواسي عن حملها، ويفقدون معها العشرات من أحبائهم كلّ يوم، ويتوقّع كلّ منهم أن يفقد هو أو أحدٌ من أسرته حياته في أيّ ساعة، فيما يتواصل تصحير القطاع وجعله مكاناً غير قابل للحياة.

(كاتب من الأردن)

ماذا عن فكّ الارتباط مع المشروع الإيراني؟

سوسن جميل حسن

التطوّرات الكارثية والمفاجئة التي تحصل اليوم، خصوصاً بالنسبة إلى هذا الاختراق الكبير لحزب الله في لبنان، وفي إيران أيضاً، وإصرار إسرائيل على تأكيده وتطبيق جدواه في الواقع بالاغتيال الملاحق لقيادات حزب الله، يحيلنا إلى سؤال جوهري ومحقّ: إذا كان الحزب قد رسّخ، منذ إعلان تأسيسه في العام 1982، حالةَ الولاء المطلق حدّ التقديس للقائد، مثّله بشكل رئيس الأمين العام الراحل حسن نصر الله، على مستوى القاعدة والجمهور التابع له، فهل كانت هذه السياسة تُمارَس بين كوادر الحزب؟ هل كانت هناك مشاورة في اتخاذ القرار على مستوى القيادة، أم هناك شخص مُتفرّد بالقرار، أو أنّ القرار بالمطلق يأتي من طهران؟

خاض حزب الله حرباً حقّقت للشعب اللبناني شعوراً بالانتصار في العام 2006، أمّا ما حصل منذ العام 2006، فكان فرض حزب الله نفسه شريكاً سياسياً، إنّما ذا نفوذ بقوة تسليحه التي اشتغل عليها منذ ذلك التاريخ، في وقتٍ كان فيه ارتباطه العضوي بالنظام الإيراني يزداد متانةً وقوةً، وخرج دوره من النطاق الوطني، كما حصل في العام 2000، إلى أن يربط رسالته ومشروعه بالمشروع الإيراني، بزعم محاربة إسرائيل والدفاع عن فلسطين شعباً وأرضاً ومقدّسات. صار حزب الله جيوش عديدة، وسلطات مختلفة، مُصادرة القرار، قُستياحة أيضاً من إسرائيل، التي لم تتوقّف عن القصف منذ أن أصبحت إيران حاضرةً بقوة في سورية، والنظام يعمل على النأي بنفسه عن التورّط في حرب ليس مُؤهّلاً لها، وقد تكلّفه وجوده. إذا فكرنا في الغد، وتخيّلنا بعض السيناريوهات أو المآلات، خاصّةً أنّ إسرائيل ماضيةٌ في التصعيد، وتهدّد بجعلها حرباً مفتوحة، على الرغم من التحفّظات الأميركية والغربية، إلّا أنّ بنيامين نتنياهو لا يأبه بأيّ تحذير من رُعاته، كيف يأبه وهو يعرف أنّ إسرائيل لا يمكن أن تُغرّر بها أميركا وحلفاؤها، أميركا التي لم تتوقّف عن إرسال الأسلحة إليه ليقتل بواسطتها الفلسطينيين في غزّة، والحالياً في الضفة الغربية؟

هل الأمر متعلّق فعلاً بالصراع بين إيران وأميركا وحلفائها؟! ... من الواضح أنّ إيران لا تميل إلى التصعيد، وهي تدير ردودها على إسرائيل بصبر وترَوٍّ، على الرغم من الضربات الموجعة التي تتلقاها في حلفائها، ماديّاً ومعنوياً، وتحاول ألا تنجرّ إلى حربٍ مفتوحة. هناك من يقول إنّها بضربها أخيراً إسرائيل كشفت عن تطوّر قدراتها العسكرية، هذا لا يعدو رؤية الموقف من وجه واحد، بينما له وجوه عديدة، فاختبار قوتها الدفاعية لم يحصل، بينما أثبتت إسرائيل تفوّقها التكنولوجي والرقمي والاستخباراتي. هذا ما أثبتته تجارب عدّة، واعتداءاتٌ وانتهاكاتٌ قامت بها منذ اغتيال إسماعيل هنية في طهران، تلاه اغتيال قيادات حزب الله على التوالي، إضافة إلى حال كان يمشي إلى حتفه بقدميه؟ كي لا يقال إنّ نظرةً من هذا النوع انهزامية تشاؤمية، فإنّ طرح الأسئلة أمر طبيعي لدى أيّ مراقب واقع تحت النار، أولها سؤال الغد، ماذا بعد؟ هل علينا التفاؤل والإيمان بالغد أمام هول ما يجري؟ ... واقع المنطقة كارثي، غزّة المدمّرة، والضفة الغربية التي يتصاعد فيها العنف والاستهداف وتغوّل المستوطنين، ولبنان الرازح تحت مشاكله الوجودية، منذ الأزمة الاقتصادية والمالية حتّى تفجير المرفأ، ثمّ جائحة كورونا، والنُخبة السياسية مُعطّلة، من غلق مجلس النواب إلى حكومة تصريف أعمال، إلى شغور كرسي رئاسة الجمهورية منذ عامَين، وآخرها هذه الحرب التي تحيل مناطق الجنوب مناطق خالية من السكّان تحت تهديد الدمار الشامل، عدا تدمير الضاحية الذي ربّما يمتدّ إلى مناطق أوسع في العاصمة بيروت، ومئات الآف النازحين هائمين على وجوههم من دون قدرة الدولة على تأمين حاجياتهم في حدّها الأدنى، والمدن اللبنانية غير مجهّزة من ناحية الملاجئ أو البنية التحتية أو الإمكانات اللوجستية، علماً أنّها في حالة حرب منذ عقود. بينما الجيش اللبناني أضعف حتّى لم يعد قادراً إلّا على حماية الأمن الداخلي، فماذا لو استدرجته إسرائيل إلى الحرب؟

سورية منهكة بعد حرب أوشكت على إكمال عقد ونصف العقد، مقسّمة بين جيوش عديدة، وسلطات مختلفة، مُصادرة القرار، قُستباحة أيضاً من إسرائيل، التي لم تتوقّف عن القصف منذ أن أصبحت إيران حاضرةً بقوة في سورية، والنظام يعمل على النأي بنفسه عن التورّط في حرب ليس مُؤهّلاً لها، وقد تكلّفه وجوده. إذا فكرنا في لبنان، وتخيّلنا بعض السيناريوهات أو المآلات، خاصّةً أنّ إسرائيل ماضيةٌ في التصعيد، وتهدّد بجعلها حرباً مفتوحة، على الرغم من التحفّظات الأميركية والغربية، إلّا أنّ بنيامين نتنياهو لا يأبه بأيّ تحذير من رُعاته، كيف يأبه وهو يعرف أنّ إسرائيل لا يمكن أن تُغرّر بها أميركا وحلفاؤها، أميركا التي لم تتوقّف عن إرسال الأسلحة إليه ليقتل بواسطتها الفلسطينيين في غزّة، والحالياً في الضفة الغربية؟

هل الأمر متعلّق فعلاً بالصراع بين إيران وأميركا وحلفائها؟! ... من الواضح أنّ إيران لا تميل إلى التصعيد، وهي تدير ردودها على إسرائيل بصبر وترَوٍّ، على الرغم من الضربات الموجعة التي تتلقاها في حلفائها، ماديّاً ومعنوياً، وتحاول ألا تنجرّ إلى حربٍ مفتوحة. هناك من يقول إنّها بضربها أخيراً إسرائيل كشفت عن تطوّر قدراتها العسكرية، هذا لا يعدو رؤية الموقف من وجه واحد، بينما له وجوه عديدة، فاختبار قوتها الدفاعية لم يحصل، بينما أثبتت إسرائيل تفوّقها التكنولوجي والرقمي والاستخباراتي. هذا ما أثبتته تجارب عدّة، واعتداءاتٌ وانتهاكاتٌ قامت بها منذ اغتيال إسماعيل هنية في طهران، تلاه اغتيال قيادات حزب الله على التوالي، إضافة إلى عامل آخر مهمّ أيضاً، وهو أن إسرائيل مستهترة بالقواعد والقوانين والقرارات الدولية كلّها، ولا يهمّها إحراج حلفائها الظاهر أمام تماديها واستهتارها هذا. وهي في الوقت نفسه حضنت مواطنيها بتأمين بُنية تحتية تحميهم في فترات الحرب، فحتّى الشمال، الذي تدعي إسرائيل أنّ أحد أهم أسباب استهدافها حزب الله والسعي إلى تدمير قوته العسكرية وبنيته التحتية هو ضمان عودة سكّانه إلى بيوتهم، فإنّ سكّانه هؤلاء لا يعانون مثل النازحين من سكّان المناطق المُستهدَفة في الحرب، فما زال المواطن الإسرائيلي يتلقّى الخدمات كلّها، لم يتأثّر التعليم، لم تتأثّر الرعاية الصحية، لم تدمّر البنى التحتية لمدنه، في مقابل المواطنين من غزّة إلى الضفّة إلى لبنان، حتّى إلى سورية، التي لن تنجو بالمطلق في حال تصاعد العنف حرباً مفتوحة.

الحرب مفتوحة على احتمالات متنوّعة، منها أن تمتدّ سنوات فتقضي على ما تبقّى في دول المواجهة من قدرة على البقاء، بل هي بالفعل تمشي متسارعة باتجاه أن تكون دولاً منهارة وشعوباً منكّبة قاتلة، أجيالها الحالية في حالة عطالة قاتلة، لا مدارس، لا تعليم، لا صحّة، لا عمل، لا اقتصاد، لا بنى تحتية، لا مشاريع، لا خدمات، لا شيء من مقوّمات الحياة، بينما إسرائيل مهما عانت ودفعت من كلفة في هذه الحرب، وفي حروبها المستقبلية، فسوف تكون معاناتها محدودة، ما دام أنّ الدول الحليفة والراعية لها، وهي دول قوية، لن تتوقّف عن دعمها على المستويات كلّها، خاصّة على أن يتعافى اقتصادها الذي تأثّر في هذه الحرب، إنّما هناك فرق بين التعثّر والانهيار.

> الحرب مفتوحة على احتمالات متنوّعة، قد تمتد سنوات فتقضي على ما تبقّى في دول المواجهة من قدرة على البقاء، دولاً منهارة وشعوباً منتهكة

فمن الحكمة التفكير في طرائق بديلة، في فكّ الارتباط مع المشروع الإيراني، والعمل على مشروع بديل، مستقلّ، من دون ارتهانات خارجية. هذا ما يُفكّر به جزء كبير من شعوب هذه المنطقة، حتّى لو كان بعضهم لا يجرؤ على المجاهرة به.

(كاتبة وروائية سورية في برلين)

نتنياهو و«الشرق الأوسط الجديد»

بشار نرش

«نعمل بمنهجية لتغيير الواقع الاستراتيجي في الشرق الأوسط كلّه». عبارة يجب التوقّف عندها طويلاً في كلام نتنياهو. فما نطق به ليس مُجرّد تصريح أطلقه في لحظة شاهدة على تطرّفه الذي لا سقف له، بل هو تلخيص لما يصبو إليه من تغيير شامل وواسع، بأفق استراتيجي جديد، ضمن مخطط إسرائيلي أميركي قديم، يُستحضَر اليوم في حرب الإبادة الجماعية ضدّ قطاع غزّة، وفي العدوان على لبنان، في محاولة لإيجاد بيئة الفوضى وعدم الاستقرار الحاضنة لحُلمه المنشود بتغيير الشرق الأوسط، وبناء «شرق أوسط جديد» تتبوّأ فيه إسرائيل ركناً أساسياً في المنطقة من دون أن يقول لها أحدٌ لا.

لا يقتصر هذا المصطلح القديم الجديد، الذي تتكرّر إعلامياً وأكاديمياً عبر العقود المختلفة، وفي أعقاب أحداث كُبرى، على توصيف جغرافي أو سياسي، بل يعكس حقيقةً جديدةً من العلاقات والنظام الإقليمي، يسعى فيه نتنياهو إلى إعادة تشكيل موازين القوى، والتحالفات، ورسم خريطة النفوذ والسلطة في المنطقة ككل، فوق إنقاض الدمار والتهجير الكبير، الذي تُحدثه آلة القتل الإسرائيلية.

كلام نتنياهو عن «شرق أوسط جديد» ورفعه خريطة هذا الشرق في أكثر من مناسبة، لا يمكن فهمه إلّا أنّه تمهيد لحوادث سابقة لحوادث قادمة، وتطوّرات واتفاقيات جديدة تشير بوضوح إلى أنّ إسرائيل مصمّمة على إعادة تشكيل الخريطة الجغرافية لدول الشرق الأوسط بشكل يقيم قواعد جديدةً، ويعيد تشكيل المنطقة بالشكل الذي ينسجم مع الأهداف الإسرائيلية، ويكون بدايةً من الخريطة التي وضعتها القوى الاستعمارية الكُبرى بريطانيا وفرنسا في مطلع القرن العشرين. هذا المشروع جزء من النظريات الإسرائيلية لنشأة الدولة وتوسّعها، ويمكن تقسيمه بين قسمَين رئيسَين. الأول حياتي وجودي، يتعلّق بما يُسمّى «إسرائيل الكبرى» جغرافياً، ويهدف إلى توسيع حدود هذا الكيان وإدخال مناطق جديدةً تحت سيطرته، وهذا القسم يتماشى مع ما تحدّثت عنه التيارات الصهيونية المتطرّفة ورؤيتها بأنّ إسرائيل يجب أن تشمل حدوداً أوسع لضمان بقاء الدولة، وهو ما يتّضح اليوم عند الحديث عن «إسرائيل الكُبرى» نواةً لهذا المشروع، بتوسعة رقعة إسرائيل القائمة من دون حدود مُعلَنة، من خطّ فيلادلفي في حدود غزّة مع مصر، حتّى اللبناني في لبنان، ومناطق من شرق نهر الأردن في الأردن، مروراً بجنوب غربي سورية، وربّما أكثر وأوسع. أمّا القسم الثاني فيرتبط بـ«إسرائيل الكُبرى» وفي ظلّ هذا السياق، يبدو أنّ «التراجع التكتيكي» الذي تمارسه بعض الدول في المنطقة تجاه القضية الفلسطينية يُعزّز رؤية نتنياهو لشرق أوسط تكون فيه إسرائيل قوّة مهيمنة بلا منافس حقيقي.

تأسيساً على ذلك، ومع كلّ ما يجري اليوم في المنطقة، بعد نجاح إسرائيل في اغتيال حسن نصر الله في الضاحية الجنوبية لبيروت الأسبوع الماضي، وبعد اغتيال إسماعيل هنيّة في قلب طهران نهاية يوليو/تموز الماضي، وقبلهما في حزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية... بعد ذلك يمكن القول إنّنا اليوم أمام تطبيق نتنياهو لرؤية زئيف جابوتنسكي «الجدار الحديدي»، وتقوم على الضغط العسكري والسحق والتدمير وسائل وحيدةً لتحقيق الأمن لإسرائيل، وفقاً لخرائط يرفعها نتنياهو في كلّ مناسبة، أي القضاء على أشكال المقاومة للوجود الإسرائيلي كلّها، وهو يمثّل جزءاً من مسار إسرائيلي يسعى إلى تفكيك القوى المؤثّرة، التي تُشكّل تهديداً لهيمنة إسرائيل الإقليمية، وكبح نفوذ إيران المتزايد في المنطقة، في محاولة لتصفية القضية الفلسطينية، وفرض رؤيته الاستراتيجية بالقوة العسكرية.

> يسعى نتنياهو إلى تطبيق رؤية جابوتنسكي «الجدار الحديدي»

وفي ظلّ هذا السياق، يبدو أنّ «التراجع التكتيكي» الذي تمارسه بعض الدول في المنطقة تجاه القضية الفلسطينية يُعزّز رؤية نتنياهو لشرق أوسط تكون فيه إسرائيل قوّة مهيمنة بلا منافس حقيقي.

تأسيساً على ذلك، ومع كلّ ما يجري اليوم في المنطقة، بعد نجاح إسرائيل في اغتيال حسن نصر الله في الضاحية الجنوبية لبيروت الأسبوع الماضي، وبعد اغتيال إسماعيل هنيّة في قلب طهران نهاية يوليو/تموز الماضي، وقبلهما في حزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية... بعد ذلك يمكن القول إنّنا اليوم أمام تطبيق نتنياهو لرؤية زئيف جابوتنسكي «الجدار الحديدي»، وتقوم على الضغط العسكري والسحق والتدمير وسائل وحيدةً لتحقيق الأمن لإسرائيل، وفقاً لخرائط يرفعها نتنياهو في كلّ مناسبة، أي القضاء على أشكال المقاومة للوجود الإسرائيلي كلّها، وهو

(كاتب سوري)

إنقاذ لبنان

بشير البكر

الوضع الصعب جرّاء العدوان الإسرائيلي على لبنان غير مسبوق، ويتجاوز في أضراره الراهنة واللاحقة كلّ ما واجهه هذا البلد المُنهَك من أزمات وكوارث، على نحو يهدّد بسقوط الدولة الهشّة وما وحشية الآلة الحربية الإسرائيلية، وما تقوم به من قصف وتدمير، من دون أن تستثني مدينةً، أو تراعي مجمّعات سكنية، وبذلك تتفاقم المأساة الناجمة عن الأعداد الكبيرة من الضحايا التي تفوق بأضعاف طاقة الكادر الطبي والبنى التحتية الصحّية، ومن نزوح قرابة مليون من بيوتهم لأمد غير معروف، في ظلّ ضعف الإمكانات الرسمية، وعدم قدرة المنظّمات الإنسانية المحلّية والدولية، على تلبية الاحتياجات الضرورية، كالإيواء، وتوفير الطعام والماء والدواء.

لن تغيّر إسرائيل في لبنان الاستراتيجية التي عملت بها في غزّة، طالما أنّه ليس هناك موقف دولي يردعها، وعلى هذا يواجه اللبنانيون مصيرهم الصعب وحدهم، وعليهم قبل غيرهم تقع مسؤولية الحدّ من الأضرار، وقد عكست ردّات الفعل تجاه العدوان حال

مآخذ على رئاسيات تونس

أنور الجمعاوي

تعدّ الانتخابات الرئاسية في تونس حدثاً سياسياً بارزاً، واستحقاقاً شعبياً لافتاً، تهفو إليه القلوب، ويلتفت إليه المُترشّحون، والمُقترعون، وعموم المواطنين، وذلك لدرايتهم بأهمّية مؤسّسة رئاسة الجمهورية في إدارة البلاد ومدّ جسور التواصل بين تونس والخارج، وفي رسم معالم السياسات العامّة للدولة وقيادة القوات المسلّحة. وقد غلبت على الاستحقاق الانتخابي، زمن الحبيب بورقيبة وخَلَفه زين العابدين بن علي، هيمنة الحزب الواحد، والرجل الواحد، وكانت نتيجة الانتخابات (رغم إقبال الناس عليها) محسومةً سلفاً لصالح الرئيس السائد، فهي أشبه بالبيعة لتجديد العهد للحاكم المطلق في ظلّ نظام رئاسي مغلق.

أمّا بعد الثورة (2011)، فتحرّر الفعل السياسي، وتعدّد المشهد الانتخابي، وتنوّعت البرامج، وتنافس المتنافسون على الفوز بأصوات المقترعين في كنف الشفافية والنزاهة وحياد الإدارة، في ظلّ مسار انتخابي تميّز بمشاركة شعبية واسعة، وأشرفت عليه هيئةٌ مستقلّة، وراقبته منظّماتٌ مدنية وحقوقية موثوقة من الداخل والخارج. وساهم ذلك في إشعاع التجربة الديمقراطية التونسية، وتأمين تداول سلمي لرئاسة البلاد.

أمّا بعد 25 يوليو/ تموز 2021، فألغى الرئيس قيس سعيّد النظام البرلماني المُعدَّل، وأمسك بزمام السلطات كلّها، وأعاد مؤسّسةَ رئاسة الجمهورية إلى واجهة الفعل السياسي. ووعد بتنظيم انتخابات رئاسية بتاريخ 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2024، وأوفى بوعده. وقد قدّم 17 مترشّحاً ملفّاتهم لخوض السباق الانتخابي نحو الفوز بكرسي قصر قرطاج. لكنّ الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات أقرّت نهائياً قبول ثلاثة مُترشّحين فقط للتنافس على منصب الرئيس الثامن للجمهورية بعد الاستقلال، وهم الرئيس المنتهية ولايته قيس سعيّد، والأمين العام لحركة الشعب زهير المغزاوي، ورئيس حركة عازمون النائب السابق في مجلس نواب الشعب العياشي زمّال. وتكتسب الرئاسيات الحالية أهمّيتها بالنسبة إلى سعيّد وأنصاره من أنّها «حرب تحرير وتقرير مصير وثورة حتّى النصر... من أجل تأسيس جمهورية جديدة». في حين يعتبرها خصومه فرصةً لإغلاق قوس «25 يوليو»، ووضع حدّ للنظام الرئاسي المُطلق، واستئناف مشروع الانتقال الديمقراطي. فيما يتطلّع تونسيون آخرون إلى أن تؤدّي الانتخابات الرئاسية إلى تحسين أوضاعهم المعيشية والحقوقية. وتُعتبر الانتخابات الرئاسية المُقبلة، بحسب ملاحظين، مصيريةً من جهة أنّها ستُحدّد معالم النظام السياسي الحاكم، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم خلال السنوات الخمس القادمة. ويرى مراقبون أنّ المسار الانتخابي تخلّلته عدّة إخلالات، ولهم عليه مآخذ عدّة، منها ما اتّصل بمدى احترامه مبدأ التعددية وتكافؤ الفرص، ومنها ما اتصل بآليات فضّ النزاع الانتخابي، وما تعلّق بالتغطية الإعلامية للعملية الانتخابية وضمانات مراقبتها.

من المفيد الإشارة أوّلاً إلى أنّ الانتخابات الرئاسية 2024 قد أحيت النقاش بشأن إدارة الشأن العام في البلاد، وأعادت الناس إلى الاهتمام بالسياسة، واستعاد خلالها الشارع الاحتجاجي عنفوانه إلى حدّ ما في كنف السلمية، وفي ظلّ رقابةٍ مسؤولةٍ من الأجهزة الأمنية. فقد كسر المواطنون نسبياً حاجز الخوف، وعبّروا بطرائق مختلفة عن اعتراضاتهم على سيرورة العملية الانتخابية. ومن بين أكثر المآخذ أهمّيةً المثارة في هذا الخصوص، ضيق الناس بقلّة عدد المقبولين نهائياً في السباق الانتخابي. فالاكتفاء بثلاثة متنافسين لا يعكس تنوّع الاجتماع التونسي، ولا يسمح لعائلات سياسية وازنة من قبيل الإسلاميين واليساريين والدساترة بأن تُعبّر عن وجودها، ولا اختيار ممثّلين لها في قصر قرطاج. فقيس سعيّد محسوب على تيّار 25 يونيو (2021)، وزهير المغزاوي ينتمي إلى التيّار القومي الناصري. أمّا زمّال، فرجل أعمال ذو خلفية ليبرالية. وترجع قلّة عدد المقبولين نهائياً لخوض التنافس على الرئاسيات إلى تشديد الهيئة المُشرفة على الانتخابات شروط الترشّح، التي تتطلّب التزكية من خلال جمع تواقيع عشرة نواب في البرلمان، أو 40 رئيساً للسلطات المحلّية، أو عشرة آلاف ناخب (500 توقيع على الأقلّ في كلّ دائرة انتخابية). كما ألزمت الهيئة المُرشّح بتقديم ما يفيد الجنسية التونسية للأب والأمّ والجدّ للأب والجدّ للأم، والحصول على «بطاقة عدد 3» المتعلّقة بالسوابق العدلية، وهو شرط أبطلته المحكمة الإدارية سابقاً. كما رفضت الهيئة العليا للانتخابات إعادة ثلاثة مُرشّحين إلى السباق الانتخابي (عبد اللطيف المكّي، عماد الدايمي، منذر الزنايدي) رغم حكم الجلسة العامّة للمحكمة الإدارية بقبول طعونهم شكلاً وأصلاً، وإقرارها سلامة ملفّاتهم. وقد أدّى ذلك عملياً إلى محدودية التعدّدية في رئاسيات 2024. يُضاف إلى ذلك أنّ حبس أحد المُترشّحين المقبولين (العياشي زمّال) وتحويل ترشّحه ملفّاً قضائياً باعتباره محلّ تتبّع في 30 قضية ويزيد تحت شبهة افتعال تزكيات، ومُنِع ممثّله من تقديم كلمته في الإعلام العمومي، وعدم تمكينه من التواصل الميداني المباشر مع مريديه... ذلك كلّه يحول دون قيامه بحملته الانتخابية في ظروف عادية، ويضرب مبدأ تكافؤ الفرص.

> أحيت الانتخابات الرئاسية 2024 النقاش بشأن إدارة الشأن العام في تونس، واستعاد خلالها الشارع الاحتجاجي عنفوانه
>
> حبس العياشي زمّال وتحويل ترشّحه ملفّاً قضائياً ضربا مبدأ تكافؤ الفرص

وفي سياق متّصل، مثّل النزاع الانتخابي الحادّ واستتباعاته القانونية المُعقّدة علامةً واسمة لرئاسيات 2024. فقد احتكم المُترشّحون الثلاثة الذين استبعدتهم هيئة الانتخابات إلى المحكمة الإدارية المعروفة بحِرَفيتها واستقلالها النسبي عن السلطة التنفيذية. فقضت في جلستها العامّة بإرجاعهم إلى السباق الانتخابي، لكنّ الهيئة العُليا للانتخابات رفضت تنفيذ قرار المحكمة الإدارية، والحال أنّها ملزمة بذلك بحسب قانونيّين. خلّف ذلك حالةً من الاستياء والذهول والغضب في صفوف طيف مُعتبَر من التونسيين، وأغرق البلاد في حمأة نزاعات قانونية شكلانية شتّى، وأخبر ذلك القرار بعدم وجود انسجام بين مؤسّسات الدولة، وبنزاع حادّ على الصلاحيات بين هيئة الانتخابات والمحكمة الإدارية، وباستخفاف بعلوية القانون في ظلّ غيبة المحكمة الدستورية، بحسب مراقبين.

وتحت طائلة احتمال قبول المحكمة الإدارية طعونَ مُعارضين في شرعية نتائج الانتخابات القادمة، عمد نواب مناصرون لسعيّد إلى تقديم مبادرة إلى البرلمان تنصّ على تعديل القانون الانتخابي، أسبوعين قبل إجراء الانتخابات، بغرض سحب صلاحية فضّ النزاع الانتخابي من القضاء الإداري، وإحالة ذلك إلى القضاء العدلي. ودلّ ذلك على أنّ المؤسّسة القضائية محلّ تجاذب سياسي بين النظام الحاكم وخصومه، وبدا واضحاً، بحسب ملاحظين، توظيف المنظومة الحاكمة المجلسَ التشريعي والقضاء لخدمة توجّهات السلطة التنفيذية.

وبدا واضحاً، بحسب مراقبين، انحسار التغطية الإعلامية لرئاسيات 2024. ولذلك تجلّيات عدّة، لعلّ أهمّها أنّ القانون الانتخابي يمنع على المُرشّحين إجراء حملاتهم في الإعلام الأجنبي، وكذا استبعاد هيئة الانتخابات وسائلَ الإعلام، باستثناء التلفزيون الرسمي، من تغطية إعلانها عن القائمة النهائية للمُترشّحين للانتخابات الرئاسية. وأثار ذلك استياءَ معظم الإعلاميين في المجالين العمومي والخاص. واعتبرت النقابة الوطنية للصحافيين «النهج الذي اعتمدته هيئة الانتخابات في هذا الخصوص إقصائياً»، وهو في تقديرها «محاولة من الهيئة للهروب من المساءلة الإعلامية بشأن قرارها باستبقاء مُترشّحين واستبعاد آخرين، وللتملّص من الإجابة على استفسارات الرأي العام حول عدم التزامها بأحكام القضاء الإداري». كما يُلاحظ الدارس بيُسر إغلاق الإعلام العمومي في وجه معارضين للنظام القائم، وقلّة البرامج الحوارية المعنية بالتداول في الشأن السياسي عموماً، والانتخابي خصوصاً. وشاع بين الصحافيين لزوم الصنصرة الذاتية، واستبطان الخوف من التتبّعات الجزائية في ظلّ اعتقال صحافيين ومدوّنين، وسطوة المرسوم الرئاسي عدد 54، الذي فرض قيوداً صارمةً على حرّية التعبير.

ومثّل عدم تنظيم مناظرة بين المُرشّحين الثلاثة نقيصةً في رئاسيات 2024. فقد فوّت ذلك على المتنافسين فرصةَ عرض أجنداتهم البرامجية وسيرهم الذاتية وهُويّاتهم السياسية على الجمهور الانتخابي، وإظهار قدراتهم التعبيرية والحجاجية والخطابية بغاية استقطاب المُساندين، والمُعارضين، والمُتأرجحين، على السواء. وحرم ذلك الجمهور المُستهدَف من فرصة متابعة الأداء التواصلي للمترشّحين الثلاثة، واكتشاف مدى قدرتهم على الإبلاغ والإقناع، ومدى إدراكهم مشاكلَ الناس ومسالك حلّها. ويساعد ذلك إلى حدّ كبير الناخبين في اختيار الشخصية الأجدر بالتصويت لها. ومع أنّ هيئة الانتخابات حريصة على التمسّك بمبدأ الولاية العامّة على الانتخابات، فإنّها لم تكن جادّةً، بحسب ملاحظين، في إلزام المترشّحين الثلاثة بالتناظر. وأثّر ذلك سلباً على الإشعاع الإعلامي والاتصالي لرئاسيات 2024.

وعلى الصعيد الرقابي، رفضت الهيئة العليا للانتخابات مطالب اعتماد بعض الجمعيات لملاحظة الانتخابات الرئاسية لسنة 2024، مثل منظّمتَي «أنا يقظ» و«مراقبون»، وتعلّلت «بعدم احترام بعض المنظّمات واجب الحياد والاستقلالية والنزاهة إزاء جميع المتدخّلين في العملية الانتخابية، وتلقّيها تمويلاتٍ أجنبيةً مشبوهةً بمبالغ مالية ضخمة»، من دون أن تستند في ذلك إلى حكم قضائي باتٍّ يُدين الجمعيات المعنية التي اعتبرت «القرار تعسّفياً، إقصائياً، جائراً». ومعلوم أنّ بعض المنظّمات اضطلعت بدور فاعل بعد الثورة في مراقبة سيرورة مختلف المحطّات الانتخابية، ولها ممثّلون في جُلّ مراكز الاقتراع، وصاغت تقاريرَ موثوقةً حول الاستحقاقات الانتخابية السابقة. ويُلقي استبعادها، بحسب ملاحظين، بظلاله على مدى نزاهة الانتخابات القادمة وشفافيتها.

ختاماً، كان بإمكان النُّخَب التونسية تحصين التجربة الديمقراطية والعملية الانتخابية خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي، من خلال تنقيح القانون الانتخابي، وإرساء المحكمة الدستورية. لكنّها لم تفعل. ويبدو أنّ تدارك ذلك التقصير في هذا الزمن السياسي الصعب أمر قريب إلى المُحال أكثر منه إلى الإمكان.

(أستاذ جامعي تونسي)

الهجرة غير النظامية... الملفّ القديم المعاد في انتخابات أميركا

عمر حمّادي

أصدرت محكمة في ولاية أوهايو، الشهر الجاري (أكتوبر/ تشرين الأول)، قراراً بترحيل المهاجر الفنزويلي ليونيل مورينو. كان قراراً متوقّعاً وطبيعياً في سياق حملة التحريض التي أطلقها المهاجر غير النظامي، الذي قطع الحدود الجنوبية، ودعا المهاجرين عبر منصّة تيك توك إلى استخدام ثغرةٍ قانونيةٍ تتيح لهم غزوَ المنازلِ والأبنية غير المأهولة والاستيلاء عليها، ضمن ما يعرف في الولايات المتّحدة بـ«سكواترز» (Squatters)، أو محتلّي المنازل المهجورة بشكل غير قانوني، وصدّق أو لا تصدّق فالقوانين الأميركية، وفي ولاياتٍ عديدة، تتيح لهؤلاء المُحتلّين امتلاك هذه المنازل المهجورة ضمن شروط معينة، وإنْ كانوا من غير المالكين، ولا حتّى المستأجرين. كان فيديو مورينو فرصةً لحكّام الولايات الجمهورية لإبراز العضلات عبر تمرير قرارات تقضي بتجريم عمليات احتلال المنازل المتروكة، رغم أنّ هذه المشكلة مستمرّة منذ عقود طويلة، ومنح هؤلاء الشرطةَ سلطةَ التعامل مع إخراجهم من دون العودة إلى المحاكم، التي تُعطّل عملية الإخلاء أسابيع أو أشهر، إذا ما وجد المالك منزله قد احتلّ بالفعل، وبالتزامن مع هذه التحرّكات غطّت وسائل الإعلام الأميركية، وخصوصاً المحافظة منها، أخباراً لا تحظى بالعادة بكثير من الاهتمام منها، ركّزت على عمليات قتل تعرّض لها مُلّاك منازلَ بيد مُحتلّين، وأخرى على قرارات من قضاة في ولايات ذات طابع ليبرالي ديمقراطي، منعت المالك من الاقتراب من ملكيته العقارية تنفيذاً لقوانين الاستحواذ المعاكس التي تستهدف عند سنّها (قبل عقود عديدة) تحقيقَ أكبر إنتاجية من الأرض أو العقار.

ومع التغطية التي رافقت فيديو المهاجر الفنزويلي، عمّت حالةٌ من الاتهامات والغضب وسائل الإعلام الاجتماعي، استهدفت المهاجرين غير النظاميين، وتحديداً الذين دخل منهم (خلال السنوات 2021 - 2023)، أكثر من خمسة ملايين مهاجر، بحسب موقع ستاتيستا للإحصاءات، وردّد المُعلّقون تصريحاتٍ عديدةً تطالب بطرد هؤلاء المهاجرين مع نقل قصص عديدةٍ عن جرائم ارتكبوها، ترافقها انتقاداتٌ لتساهل غير معقول مع الهجرة عبر الحدود.

ومع تبقّي نحو 40 يوماً على الانتخابات، يمثّل ملفّ الهجرة غير النظامية صدعاً كبيراً يقسّم الناخبين ما بين الحزبين، ففيما يُؤكّد الديمقراطيون الحقّ الإنساني في اللجوء واحتواء المهاجرين، وإن كانوا غير نظاميين، فإنّ الجمهوريين في الجانب الآخر تنتابهم ريبة كبيرة من المهاجرين، ويذهب كثير منهم إلى أنّ المهاجرين سيغيّرون شكل أميركا التقليدية إلى الأبد، وسط شكّ في مشاركة عدد منهم في الانتخابات من دون سند قانوني. ومع هذا الانقسام يتطرّف الفريقان في ملفّ التعاطي معهم، ففيما عمل الليبراليون لسنّ العديد من القوانين والأنظمة التي تتيح دمج المهاجرين في النظام الاقتصادي، وبالغوا إلى حدّ منحهم امتيازاتٍ مالية لا تُعطى حتّى للأميركيين، جاء المُرشّح الجمهوري دونالد ترامب ليتعهّد بأكبر عملية ترحيل للمهاجرين غير النظاميين في تاريخ الولايات المتّحدة خلال الأيّام الأولى من تولّيه الرئاسة.

لكن السؤال الأكثر أهمّيةً، الذي يغيب عن بال كثير من الأميركيين: هل المهاجرون غير النظاميين مُهمُّون للنظام الاقتصادي أم أنّهم يعملون بالفعل على الاستحواذ على المليارات من مخصّصات الإعانة الاجتماعية، ويمثّلون عالةً على الاقتصاد كما يقول معارضو وجودهم؟ ... وردّاً على ذلك علينا التوقّف عند بعض أرقام مهمّة توضّح حجمَ هذا الملفّ المُؤجَّل والمُرحَّل بين الإدارات. يوجد حالياً في الولايات المتّحدة ما بين 12 - 13 مليون مهاجر غير نظاميين لا يمتلكون حقّ الإقامة الدائمة الرسمية، يعمل ثمانية ملايين و300 ألف مهاجر منهم في مهن عديدة، وفقاً لمعهد بيو، وتتركّز وظائف هؤلاء المهاجرين في قطاعات لا تتطلّب كثيراً من المهارات أو التحصيل الدراسي كقطاع تنظيف المكاتب والأبنية، وكذلك قطاع البناء، وغيرهما.

ووفقاً لمعهد السياسة الضريبية والاقتصادية (منظمة غير سياسية ولا ربحية)، فإنّ المهاجرين غير النظاميين دفعوا في العام 2022 نحو 96,7 مليار دولار في هيئة ضرائب فيدرالية ومحلّية، ذهب معظم هذا المبلغ (59,4 مليار دولار)، إلى الحكومة الفيدرالية، بينما دُفِع المبلغ المتبقّي (37,3 مليار دولار)، إلى حكومات الولايات والحكومات المحلّية. بعبارة أخرى، فإنّ مقابل كلّ مليون مهاجر غير مسجَّل يقيم في البلاد، تتلقّى الخدمات العامة 8,9 مليارات دولار من عائدات الضرائب الإضافية. ويذهب أكثر من ثلث أموال الضرائب التي يدفعها المهاجرون غير النظاميين إلى تمويل برامجَ اقتصاديةٍ ذات طابع اجتماعي مخصّصة للأميركيين وحامليّ الإقامة الدائمة، ولا يحقّ لهم الوصول إليها لعدم امتلاكهم الحقّ القانوني في ذلك، ومنها 25,7 مليار دولار تُدفَع إلى برنامج الضمان الاجتماعي لكبار السنّ، و6,4 مليارات دولار إلى الرعاية الطبّية، و1,8 مليار دولار إلى ضرائب التأمين ضدّ البطالة.

وفي سيناريو مستقبلي مُتخيَّل، يدور بشأن منح تصاريح العمل لجميع المهاجرين غير النظاميين الموجودين في أميركا، يشير معهد السياسة الضريبية والاقتصادية إلى أنّ مساهماتهم الضريبية ستزيد في هذه الحالة بمقدار 40,2 مليار دولار سنوياً لتصل إلى 136,9 مليار دولار، معظمها ستذهب إلى الحكومة الفيدرالية، بينما ستزيد حصّة الولايات من الضرائب أكثر من سبعة مليارات دولار.

وبخصوص الاتهامات الدائمة من المحافظين للمهاجرين عموماً، وغير النظاميين منهم خصوصاً، بشأن ارتفاع نسب الجرائم التي يرتكبونها في الولايات المتّحدة، وجدت العديد من الدراسات الأكاديمية والرسمية أنّ مُعدّلات الجريمة بين المهاجرين غير النظاميين تُعَدُّ الأقلّ في الولايات المتّحدة، إذ إنّ عدد الجرائم المرتكبة من قبل المولودين في الولايات المتّحدة من الأميركيين يُعَدُّ أعلى بكثير من عدد تلك المُرتكَبة من المهاجرين النظاميين، فيما يتذيّل المهاجرون غير النظاميين فرصَ ارتكاب الجرائم لأسباب على رأسها الحرص على إبقاء ملفّاتهم نظيفة وخالية من المعرقلات للحصول على الإقامة، وبعدها حقّ الجنسية، وهذا لا يعني أنّ المهاجرين غير النظاميين لا يرتكبون جرائم في الولايات المتّحدة، بل إنّ بعضاً من هذه الجرائم وخصوصاً عمليات القتل، تسبَّبت بصدمات في بعض الولايات، قد تُحدِث تغييراً في المزاج العام تجاه الحزب الديمقراطي، المتّهم بالتساهل في التعامل مع هذا الملفّ.

> لا توجد أيّ بوادر حقيقية من الحزبين الأميركيين، ولا حتّى مُرشّحيهم، لحلّ مشكلة الملايين من المهاجرين غير النظاميين
>
> تحتاج الولايات المتّحدة إلى 13 ألف دولار لكلّ مهاجر لتنفيذ وعد المرشّح دونالد ترامب بترحيل المهاجرين

ولا توجد أيّ بوادر حقيقية من الحزبين الأميركيين، ولا حتّى مُرشّحيهم، لحلّ مشكلة الملايين من المهاجرين غير النظاميين، فمُرشّحة الحزب الديمقراطي كامالا هاريس، التي تعهّدت قبل سنوات برفع القيود التي تجرّم المهاجرين العابرين للحدود، لزمت الصمت هذه المرّة حفاظاً على أصوات العديد من الأميركيين الغاضبين من «احتلال» المهاجرين غير النظاميين مدنهم، وخصوصاً في معاقل التيّار الليبرالي؛ نيويورك سيتي ولوس أنجليس، وغيرهما من مدن ولاية كاليفورنيا، فيما تبدو خطط ترامب للترحيل المليوني غير واقعية بالمرّة لأسباب لوجستية واقتصادية. وهنا علينا الإشارة إلى أنّ تقديرات معهد كارنيغي تشير إلى أنّ كلفة ترحيل المهاجر غير النظامي الواحد تصل إلى 13 ألف دولار، الأمر الذي يعني حاجة الولايات المتّحدة إلى مليارات الدولارات لتنفيذ الوعد الترامبي، ناهيك عن الأزمة الإنسانية التي تُخلّفها عمليات الترحيل، إذ إنّ 4,4 ملايين طفل في الولايات المتّحدة ولدوا ويعيشون مع عائلات تحوي مهاجراً غير نظامي.

وبالعودة إلى قرار ترحيل المهاجر الفنزويلي ليونيل مورينو، الذي عبر الحدود الجنوبية رفقة طفله وزوجته، فإنّ سلطات الولايات المتّحدة الفيدرالية لم تتمكّن من تنفيذ قرار الترحيل القضائي بعد، رغم احتجازه في إحدى مؤسّساتها، وذلك بسبب إيقاف الحكومة الفنزويلية اتفاقات مع أميركا تسمح بإعادة المهاجرين إليها، على خلفية الانتقادات والاتهامات الأميركية بتزوير الانتخابات أخيراً. وهذا المثال يمكن أن ينعكس في العديد من قرارات الترحيل، وخصوصاً من الدول التي ترفض استقبال مواطنيها من الولايات المتّحدة.

(من أسرة تلفزيون العربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads